قضايا وآراء

أخبار الخليج

العدد (17497) - السنة الحادية والخمسون - الثلاثاء 29 شعبان 1447هـ - 17 فبراير 2026م

الإسلام.. دين ودولة!

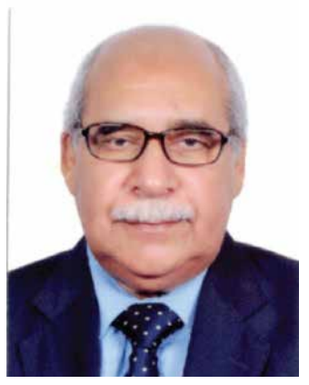

بقلم:
عبدالرحمن علي البنفلاح

وما يذكر إلا أولو الألباب) آل عمران / 7.

والآيات المحكمات هن آيات الفرائض، وأما الآيات المتشابهات فهن موضوع الاجتهاد، ونحن مأمورون بالتدبر في الآيات المتشابهات لأن هذا الكتاب المعجز إنما نزل للتدبر، قال تعالى: (كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته وليتذكر أولو الألباب) سورة ص / 29. ولقد كرر القرآن في سورة القمر وأعاد الآية الكريمة أربع مرات: (ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدكر) (القمر / 17) وذلك لأهمية الأمر، ولحاجة قارئ القرآن إلى هذا التدبر الذي يفتح آفاق المعرفة للإنسان، ولهذا نعى القرآن على من يتلو القرآن وهو غافل أم على قلوب أقفالها، يقول تعالى: (أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها) سورة محمد / 24.

لهذا وجب على من يتلو القرآن أن يفتح قلبه قبل أن يفتح مصحفه، وفتح القلوب هو أن تقوم بالتخلية من الشواغل لتكون القلوب أهلاً للتحلية.

إذاً، فالإسلام.. دين ودولة، وحق وقوة.. وثقافة وسياسة.. كما قال الأستاذ خالد محمد خالد في كتابه «الدولة في الإسلام» الذي صدر عام 1981، عندما استعاد وعيه الإيمانيّ، وبعد أن قال في أول كتاب صدر له، عام 1950 من هنا.. نبدأ دعا فيه إلى فصل الدين عن السياسة، واتهم الإسلام والحكومة الإسلامية بكل مساوئ الحكومة الكهنوتية والإسلام بعيد كل البعد عن ذلك كله.

يعلمهم وما تنفقوا من شيء في سبيل الله يوف إليكم وأنتم لا تظلمون). الأنفال / 60.

وأمرهم أن يهتموا بالعلم وتحصيله، وأن يختاروا من بينهم من يهتم بالعلم، ونشره، قال تعالى: (ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون) آل عمران / 104.

وحضهم على التأسي به صلى الله عليه وسلم، وانتهاج نهجه في التخلق بأخلاقه، فقال سبحانه: (وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين) الأنبياء / 107. وقال أيضاً: (فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين} آل عمران / 159.

ومعلوم أن القرآن الكريم فيه آيات محكمات وأخر متشابهات، قال تعالى: (هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنّا به كل من عند ربنا

من المبادئ المقررة أن الأمة في حاجة إلى دولة تقوم بأعباء الرعاية والعناية لأفراد الأمة، وتحقيق طموحاتها في عاجل أمرها وآجله، وليس لأحد كائناً من كان أن يصادر حقها في ذلك، بل على العكس من ذلك على الجميع مساندتها، وتقديم كل الدعم لها، ولقد حقق رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لها ذلك في دار الهجرة، ومن الواضح الجلي أن الرسول الأعظم (صلى الله عليه وسلم) قد مارس كل أشكال الرعاية والعناية، وحقق معالم الدولة الإسلامية في المدينة، ووحد الأمة قال تعالى: (إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون) الأنبياء / 92. وعمل على وحدة الأمة، فقال تعالى: (واعتصموا بحبل الله جميعًا ولا تفرقوا واذكروا نعمت الله عليكم إذ كنتم أعداءً فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانا وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تهتدون) آل عمران / 103.

وأمرهم بإعداد العدة لمواجهة أعدائهم وأعداء دينهم، فقال تعالى: (وأعدّوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله

فرص دول الخليج أمام تنامي المنافسة بين واشنطن والصين على المعادن النادرة

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

تُعد المعادن النادرة من الموارد الحيوية التي تشهد تزايدًا في الطلب عالميًّا بسبب استخدامها في التقنيات المتقدمة مثل الطاقة المتجددة، والدفاع، والتكنولوجيا. في سياق المنافسة الاقتصادية المتزايدة بين الولايات المتحدة والصين على هذه المعادن، بدأت دول الخليج العربي في استكشاف فرصها لتكون جزءًا من هذا السباق العالمي. مع النمو المستمر في احتياطيات المعادن النادرة في المنطقة، أصبحت دول الخليج تسعى إلى تعزيز مكانتها كأحد اللاعبين الرئيسيين في هذا القطاع، متجاوزةً تحديات هيمنة الصين.

في هذا السياق، تبرز الفرص الكبيرة أمام دول الخليج لمشاركة القوى الاقتصادية العالمية في تحدي الهيمنة الصينية على المعادن النادرة، مع التركيز على الاستفادة من مواردها المحلية، ورأس مالها المالي، وموقعها الجغرافي المميز.

في ظل المنافسة الاقتصادية المتصاعدة عالميًا، خاصة بين أكبر اقتصادي –الولايات المتحدة الأمريكية والصين– أشار كارل فريدهوف، زميل بمجلس شيكاغو للشؤون العالمية، إلى «التسابق على تأمين المعادن الأساسية والعناصر الأرضية النادرة» خلال السنوات الأخيرة.

مع وجود أكثر من 4000 معدن طبيعي بتركيبات كيميائية فريدة في قشرة الأرض، أكد ريد بلاكمور وأليكسيس هارمون وبيتر إنجيلكي من المجلس الأطلسي، «أهمية هذه المعادن للاقتصاد الحديث وقوة الدولة»، نظرًا لدورها الحيوي في التقنيات المتقدمة مثل الطاقة والعسكرية والتجارية، بدءًا من المحركات المغناطيسية في الغواصات النووية وصولًا إلى بطاريات السيارات الكهربائية.

منذ يناير 2025، سعت إدارة الرئيس الجمهوري دونالد ترامب إلى إعادة صياغة التجارة العالمية لصالح الولايات المتحدة عبر فرض تعريفات جمركية أعلى على الصادرات إلى السوق الأمريكية، كأداة للضغط الاقتصادي على منافسيها. ومع ذلك، فإن ميزان القوى في مجال المعادن النادرة في الوقت الحالي بعيد عن واشنطن. ففي الواقع، تقوم الصين حاليًا بمعالجة حوالي 90% من جميع المعادن الحيوية في العالم، وتفرض رقابة أكثر صرامة على الصادرات. وفي هذا السياق، تساءل بروفيسور هنري فاريل من كلية جونز هوبكنز للدراسات الدولية المتقدمة عن كيفية «مواجهة الحكومة الأمريكية خصمًا يمكنه تهديد قطاعات واسعة من الاقتصاد الأمريكي».

وفي استجابة لهذه الديناميكيات الجيوسياسية المتطورة، أشار ريشي إينجار من مجلة «فورين بوليسي» إلى أن ترامب بدا في «مهمة للبحث عن المعادن الحيوية أينما وُجدت»، وأكد أن «دولًا حول العالم» اصطفت للتعاون معه، في إطار رغبة مشتركة في مشهد معدني لامركزي. ولتحقيق هذه الغاية، وقعت الولايات المتحدة، حتى خريف 2025، اتفاقيات مع أستراليا واليابان وتايلاند وماليزيا وفيتنام وكمبوديا حول الوصول إلى المعادن النادرة.

وأوضح أمير رازمجو، أستاذ مُشارك في جامعة إديث كوان الأسترالية، أن المعادن النادرة تعد أساسية لتصنيع وصيانة معدات متنوعة، من السيارات الكهربائية إلى الهواتف المحمولة والمعدات العسكرية المتطورة. ورغم ذلك، لا يوجد «قائمة واحدة للمعادن الحرجة»، رغم أن هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية أدرجت 54 معدنًا تعتبرها ذات أهمية بالغة. ومن بين المعادن العشرة الأكثر قيمةً التي حددتها الهيئة، هناك معادن غير معروفة على نطاق واسع مثل الساماريوم والروديوم واللوتيتيوم والجرمانيوم والنيوبيوم، والتي تتميز جميعها بأهمية حيوية في تطوير التقنيات المتقدمة وندرتها في الرواسب المؤكدة.

نظرًا لهذه الندرة وهيمنة الصين على معالجة المعادن النادرة المستخرجة من جميع أنحاء العالم، أوضحت صحيفة «الجارديان» أن «الصين استثمرت بشكل مكثف في عمليات التكرير لاحتياطاتها» المقدرة بأكثر من 44 مليون طن على مدى عقود. لذلك، لم يكن مفاجئًا أن يزداد تحذير المراقبين الغربيين من المخاطر الاقتصادية والأمنية المرتبطة بسلاسل توريد هذه المعادن، والتي قد تتأثر بتصعيدات جيوسياسية مستقبلية. وطرح بلاكمور وهارمون وإنجيلكي تساؤلًا عن مدى استعداد الولايات المتحدة وحلفائها لتحمل أي انقطاع مفاجئ ومستدام في الوصول إلى المعادن النادرة.

في سياق متصل، فرضت الصين مؤخرًا قيودًا على تصدير المعادن المعالجة، حيث ألزمت الشركات الأجنبية بالحصول على موافقة الحكومة الصينية لنقل المعادن الأرضية النادرة، مع تقديم تفسير لاستخدامها المقصود. وفي ضوء التصعيد التجاري مع ترامب، حذر بلاكمور وهارمون وإنجيلكي من أن الصين قد تتابع الأمر بحظر صادرات النيوديميوم والديسبروسيوم والمغنيسيوم المكرر، مما سيؤثر بشكل كبير في قطاعات مثل الطاقة والدفاع بالنسبة إلى الولايات المتحدة وحلفائها.

ومع أن الصين ليست الدولة الوحيدة التي يمكنها الرد على زيادة التعريفات الجمركية لترامب، فقد لوحظ أن «القيود الكاملة» على استيراد أمريكا لعنصر الروديوم النادر من جنوب إفريقيا قد تؤثر بشكل مباشر في الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة، وفقًا لتحذيرات هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية، التي قدرت التأثير بنحو 64 مليار دولار.

وفي هذا السياق، كتب الصحفي البريطاني أليكس هانافورد في صحيفة «الإندبندنت» أن سياسة ترامب الخارجية «ترتكز في النهاية على المال»، وأن هدفه هو تأمين استثمارات ضخمة لتعزيز الاقتصاد الأمريكي. ومن هذا المنطلق، فإنه من غير المستغرب أن يستجيب ترامب، الذي بلغ 79 عامًا، للوضع الذي فاقمه بنفسه من خلال إبرام صفقات جديدة في مجال المعادن، بالتعاون مع بلدان تشترك في الرغبة في تحدي هيمنة الصين في هذا القطاع.

تجلت هذه الديناميكيات بوضوح خلال جولة الرئيس الأمريكي في آسيا في أكتوبر 2025، التي بدأت بحضوره القمة السنوية لرابطة دول جنوب شرق آسيا. وقبل ذلك، انتهت خمسة أشهر من المفاوضات مع الحكومة الأسترالية بتوقيع «إطار عمل المعادن الحيوية». وقد شبهت جريسلين باسكاران وكيسارين هورفاث من برنامج أمن المعادن الحيوية في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية وفرة أستراليا من المعادن الحيوية بـ«جدول دوري يضيء مثل شجرة عيد الميلاد»، وأشارتا إلى أن اتفاقية الإطار تشمل تمويلًا لا يقل عن مليار دولار في مشاريع التعدين بهدف «كبح استحواذ الصين على أصول تعدينية جديدة».

لكن، كما لاحظت هيئة الإذاعة البريطانية بي بي سي، فإن العديد من الصفقات التي تفاوض عليها ترامب تفتقر إلى التفاصيل، حيث تميزت الاتفاقيات مع حكومات اليابان وماليزيا بالتزاماتها بالتعاون في الموارد، مع وعود بالاستثمار وإصلاحات التعريفات الجمركية، ولكن دون خارطة طريق واضحة للتعاون المستقبلي في مجالي التعدين والتكرير. ومع ذلك، يُعد دور الشركات الأمريكية الخاصة ذا أهمية خاصة، حيث وافقت الحكومة الباكستانية في وقت سابق على صفقة مع شركة «يو إس ستراتيجيك ميتالز» في سبتمبر بقيمة 500 مليون دولار لتوفير الوصول إلى معادن مثل النحاس والأنتيمون. وتؤكد مشاركة إدارة ترامب في مثل هذه العمليات على الدور المتزايد لوزارة الدفاع الأمريكية، التي أصبحت أكبر مساهم فردي في شركة التعدين العملاقة «إم بي ماتيريالز».

ومع ذلك، نظرًا لأن تعدين وتكرير المعادن الحيوية عملية معقدة وتتطلب موارد ضخمة، فإن البنية التحتية في الدول الغربية لا تضاهي تلك الموجودة في الصين. كما أشار باتريك شرودر، الباحث الأول في مركز تشاتام هاوس للبيئة والمجتمع، فإن «بناء مناجم جديدة ومرافق تكرير ومصانع معالجة» في دول مثل الولايات المتحدة وأستراليا وأوروبا «يتطلب تكاليف رأسمالية مرتفعة، وقوانين بيئية صارمة، ومدخلات عمالة وطاقة أكثر تكلفة».

وفي ظل تركيز إدارة ترامب على الأسلوب أكثر من الجوهر، يُعد استغلال دورها كوسيط في النزاعات عنصرًا رئيسيًا في سياسة الولايات المتحدة تجاه المعادن النادرة، لضمان الوصول إلى هذه الموارد الحيوية. تجدر الإشارة إلى أنه في محاولات سابقة للتوسط في إنهاء الحرب في أوكرانيا، سعى ترامب لاسترداد تكلفة إمدادات واشنطن من الأسلحة والتمويل من خلال الوصول إلى الموارد الطبيعية الأوكرانية. وبعد مطالبته العلنية بالحصول على 500 مليار دولار من موارد البلاد، تم توقيع اتفاقية تمنح الولايات المتحدة امتيازات في عمليات الاستخراج.

وبالمثل، في حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي أكبر مورد للكوبالت والتنتالوم في العالم، والتي تمتلك أيضا احتياطيات ضخمة من الذهب والنحاس، يشير دور البيت الأبيض في التوسط لوقف إطلاق النار مع رواندا المجاورة إلى اتفاقية تعاون في مجال استخراج المعادن، التي تمنح الولايات المتحدة وصولًا أكبر إلى هذه الاحتياطيات مقابل ضمانات أمنية.

وفي ضوء هذه التحركات الدبلوماسية ذات الحوافز الاقتصادية الواضحة، أكدت فراني لوتييه، الزميلة في المجلس الأطلسي، أن هذه التحركات تظهر التوافق بين «الوصول إلى الموارد مع الاستقرار السياسي» و«الاعتراف المتزايد» من واشنطن بأن «مرونة سلسلة التوريد ليست مجرد ضرورة تجارية، بل ضرورة دبلوماسية وأمنية». مع ذلك، لا يمكن تجاهل أن المصالح المعلنة للبيت الأبيض في حل هذه الصراعات تتم بسبب الفوائد الاقتصادية العملية التي يمكن أن تجنيها الولايات المتحدة، وليس بناءً على اعتبار مصالح السلام والأمن والعدالة على المدى الطويل.

وفيما يخص الشرق الأوسط، أكدت أسنا واجد، محللة الأبحاث في المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، أن دول الخليج العربي قد وسعت في السنوات الأخيرة طموحاتها في قطاع المعادن النادرة من خلال عمليات الاستحواذ المستهدفة والشراكات الدولية. وقد تم ذلك عبر «الاستفادة من مواردها المعدنية ورأس المال المالي وموقعها الجغرافي» للمشاركة في التحدي الذي تطرحه الصين في دورها الرائد في السوق، فضلاً عن تقديم نفسها كبديل للدول الغربية.

ومع تزايد احتياطيات هذه المعادن في الخليج العربي –حيث ارتفعت إلى أكثر من 2.5 تريليون دولار في المملكة العربية السعودية بفضل اكتشافات معادن مثل الذهب والتيتانيوم والفوسفات– فإن فرص دول المنطقة في ترسيخ نفسها كلاعب رئيسي في هذا المجال تتزايد. وفي الواقع، أشار الدكتور جون كالابريس، الزميل الأول في معهد الشرق الأوسط، إلى أن «طموحات المنطقة المعدنية» أصبحت «حجر الزاوية في الاستراتيجية الاقتصادية والجيوسياسية للقرن الحادي والعشرين»، حيث «تضع دول مجلس التعاون الخليجي نفسها ليس فقط مستهلكين للسلع الأساسية، ولكن كفاعلين نظاميين يشكلون قواعد ومسارات اقتصاد الطاقة العالمي الجديد».

وبالتالي، أكد كالابريس أن دول الخليج العربي «يجب أن تنتقل في مثلث استراتيجي» يشمل التعاون المستمر مع الصين، وزيادة حصتها في السوق، و«التحالف بشكل أوثق مع الولايات المتحدة وأوروبا بشأن أمن سلسلة التوريد». ومع تحذيرات المعلقين الغربيين مثل بلاكمور، وهارمون، وإنجيلكي من أن الولايات المتحدة وحلفاءها «قد يواجهون اضطرابًا كبيرًا في سلاسل التوريد بسبب المنافسة الجيوسياسية أو الظروف الجوية المتطرفة»، فإن دول الخليج في وضع جيد للاستفادة من السوق العالمية المتنامية.

إن التنافس بين الولايات المتحدة والصين على المعادن النادرة يفتح فرصًا جديدة لدول الخليج لزيادة مشاركتها في أسواق هذه المعادن الحيوية. مع تزايد الاحتياطيات المعدنية في المنطقة، يتعزز دور دول الخليج في سلسلة التوريد العالمية، ما يجعلها شريكًا استراتيجيًا للأقطاب الاقتصادية الكبرى. لكن هذا الدور يتطلب تبني استراتيجيات قوية تشمل التنسيق مع القوى العالمية الكبرى، وتوسيع التعاون الإقليمي والدولي، وتعزيز بنية تحتية لتكرير واستخراج المعادن. في النهاية، يمكن لدول الخليج أن تشق طريقها نحو تمكين نفسها كفاعلين رئيسيين في سوق المعادن النادرة، مما يعزز موقعها الاقتصادي والجيوسياسي في القرن الحادي والعشرين.

معركة دحض الأكاذيب عن واقعنا العربي في داخل المجتمع الأمريكي

بقلم:
د. أحمد رفيق عوض ○

قبل ألف سنة تقريبا، تفاجأ الصليبيون بوجود مسيحيين في بلادنا أيضاً، ولكن الأوهام والأطماع كانت أكبر من التعاطف أو الرابطة الدينية، لهذا أعمل هؤلاء الغزاة السيف في رقاب مسيحيي البلاد، مثلهم مثل إخوتهم المسلمين، لم يصدّق الغزاة أن هناك مسيحيين لهم كنائسهم وحقولهم ومدارسهم وأعمالهم ومساهماتهم في الحياة العامة، كانت تلك الحقيقة لا تتلاءم مع المشروع الصليبي الاستعماري على الإطلاق، ولهذا لم يسجل التاريخ أن مسيحيي بلادنا تعاملوا أو تعاونوا مع الغزاة إلا في حدود دنيا وضيقة، وكان ذلك يحدث بشكل اضطراري بسبب العجز أو العوَز أو الرغبة في الخلاص تماماً كما يحدث لكل شعب يقع تحت الاحتلال.

وعلى أيامنا هذه أيضاً يحمل الإعلامي الأمريكي اليميني البارز تاكر كارلسون مهمة إيضاح الحقيقة العادية بالنسبة إلينا، المذهلة بالنسبة إلى اليمين المسيحي المتطرف في بلاده، أنه يوجد هنا مسيحيون في فلسطين والأردن يعيشون منذ آلاف السنين باعتبارهم ملح الأرض فعلاً لا قولاً، وأنهم يقدّمون وإخوتهم المسلمون مثالاً حياً للألفة والتعاون والتمازج الثقافي، وكذلك في الوطنية والمواطنة، وأن كل ما يتعرضون له من تهجير وضيق وملاحقة وإهانة لم يكن لإخوتهم المسلمين أي دور فيه.

لقد قدم كل من حسام نعوم، رئيس أساقفة القدس في الكنيسة الأنجليكانية، وكذلك أسعد المعشر من الأردن، صورة بالغة النصاعة للتعددية المثمرة والفسيفساء الباهرة للحياة المشتركة في فلسطين والأردن على حد سواء، كانت الدهشة تقفز من عيني الإعلامي الأمريكي الشجاع وهو يسمع ويرى كيف أن كل الأكاذيب والأوهام التي تنشرها وسائل الإعلام الأمريكية في معظمها تسقط على تلال هذه البلاد وجبالها.

لقد سمع هذا الرجل ورأى بأم عينيه أن هناك مَلكاً عربيا مسلماً يهتم بالأوقاف الإسلامية والمسيحية، وأن المسيحي يتمتع بكل الحقوق والأحقية، وأن الإسلام جزء من ثقافة المسيحيين، وأن التعايش والتسامح والتفاهم ليست مفاهيم خيالية، وإنما هي حقائق تُعاش بشكل يومي واعتيادي.

ما قدّمه تاكر كارلسون في منصته كان بمثابة صفعة وصدمة لليمين المتطرف الذي يدّعي المسيحية، أقصد مسيحية سكوفيلد وإنجيليه المرجعي، ذلك المحامي الأمريكي الذي قدَّم شروحات مشيحانية للكتاب المقدس وتحولت إلى إنجيل آخر.

ما فعله كارلسون بالدليل الحي والملموس أن الدعم المقدم من تلك المجموعات المتطرفة إنما يعمل على تهجير المسيحيين وإفقارهم وإذلالهم، وأن ما يؤمنون به من تفسيرات وشروحات للإنجيل إنما تضر بالمسيحيين الفلسطينيين ووجودهم وحياتهم في أرضهم التي لم يغادروها منذ آلاف السنين.

إن أهمية ما فعله الإعلامي الأمريكي البارز كارلسون ذو الصوت المؤثر في منصات اليوتيوب والبرودكاست الأمريكية وخاصة في أوساط اليمين الأمريكي والجيل الجديد من الشباب وداخل الحزب الجمهوري أنه كشف وعرّى وأسقط كل الادعاءات والأكاذيب أيضاً، وقدّم صورة مغايرة تماماً للدعاية المغرضة وللأموال السياسية المتدفقة التي تخدم الاحتلال الصهيوني ويعمل على ترسيخها اللوبي الصهيوني في أمريكا، وأن مجموعة الحقائق والدلائل التي قدّمها كارلسون في برنامجه إنما هي مرافعة إنسانية ضد ذلك التيار العريض المتحكم في القرار والمزاج الشعبي الأمريكي، وهو ما سيزيد من حدة النقاشات الدائرة حالياً في الولايات المتحدة الأمريكية.

○ رئيس مركز الدراسات المستقبلية في جامعة القدس

سياسات التغير المناخي تواجه مصيرا مجهولا

بقلم:
د. إسماعيل محمد المدني

عندما انسحب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في الفترة الأولى من رئاسته من اتفاقية التغير المناخي الدولية في 1 يونيو 2017، أدخل فوراً قضية التغير المناخي وسخونة الأرض وارتفاع حرارتها إلى غرفة الإنعاش والعناية المركزة، حيث تم مباشرة وضع الأجهزة والمعدات الطبية على جسمه العليل، وإعطاؤه الأدوية اللازمة لإبقائه حياً ينبض بالحياة. فخروج الولايات المتحدة الأمريكية من اتفاقية التغير المناخي، وأي اتفاقية ومعاهدة دولية له تأثير شديد في مخرجات هذه المعاهدة، وله دور فاعل في تأخير وشل تنفيذه على المستوى الدولي.

فبالنسبة إلى التغير المناخي فالولايات المتحدة تُعد تاريخياً المسبب الأول لوقوع هذه الظاهرة الدولية المشتركة التي تخص كل دولة، وكل إنسان يعيش على سطح كوكبنا. فمعظم انبعاثات الملوثات التي أحدثت التغير المناخي للأرض، فرفعتْ حرارة كوكبنا، وزادت من ارتفاع مستوى سطح البحر ونزول الفيضانات والأعاصير وموجات الحر، هي من أرض أمريكا على مدى أكثر من قرن ونصف القرن وبشكل مستمر لم يتوقف دقيقة واحدة. فالانبعاثات للغازات المتهمة بسخونة الأرض انطلقت من مصانعها التي لا تعد ولا تحصى، ومن محطاتها المتناثرة لتوليد الكهرباء، ومن عمليات البحث والتنقيب واستخراج كل أنواع الوقود الأحفوري، وأخيراً من وسائل المواصلات. ولذلك انسحاب أمريكا يعني ضعف قدرة دول العالم الأخرى على مواجهة هذا التحدي العصري العظيم، وعدم فاعلية أي حل وعلاج لهذه الأزمة الخانقة لعدم وجود أمريكا ضمن جهود الحل.

ولكن بعد أن وصل جو بايدن إلى البيت الأبيض، سارع في 19 فبراير 2021 إلى إعادة انضمام الولايات المتحدة إلى الحظيرة الدولية الخاصة بالتغير المناخي، مما أرجع الروح والحياة مرة ثانية للجهود الدولية لتصدي للتغير المناخي، فأخرج هذه القضية العامة من غرفة الإنعاش وحالة الطوارئ القصوى التي كان يعاني منها.

وهذه الحالة الصحية للتغير المناخي لم تدم طويلاً، ولم يكتب لها الاستقرار، فتدهورت صحتها بشكل أكبر من قبل، مما جعلها تدخل في مرحلة الموت السريري، وبالتحديد بعد فوز ترامب في الانتخابات الرئاسية وانسحابه للمرة الثانية من اتفاقية باريس للتغير المناخي لعام 2014 في 20 يناير 2025.

وفي تقديري فإن هذه المرحلة الخطيرة للموت السريري والمهددة لحياة التغير المناخي، ستدخل بُعَيد سنوات، ومع استمرار بقاء ترامب في الحكم إلى آخر مرحلة للحياة، وهي الموت الدماغي، وأخيراً الموت البيولوجي المعروف، والذي يؤدي إلى نقله إلى مثواه الأخير للدفن تحت الثرى.

وهناك عديد من السياسات، والمؤشرات والعلامات التي أراها أمامي الآن، وأشهدها في جسم التغير المناخي المنهك والضعيف الذي يعاني منذ أكثر من 30 عاماً على المستويين الدولي والاتحادي الأمريكي. فترامب منذ ولايته الأولى وصف التغير المناخي بأنه «خدعة» وشكك في وقوعه، والآن يعمل بشكل ممنهج ومتسارع على كل المستويات لاستئصال كل الجهود التي تصب في مكافحة التغير المناخي في الولايات المتحدة.

أما المؤشر الأول فيكمن في التشريعات المتعلقة بالتغير المناخي وخفض انبعاثات غازات الدفيئة من مصادرها المختلفة إلى الهواء الجوي. ففي 12 فبراير 2026 قال ترامب إعلاناً تاريخياً ألغى فيه حقيقة علمية وإجماعاً دولياً حول تداعيات التغير المناخي كان موجوداً منذ عام 2009، وبالتحديد في عهد الرئيس الأسبق باراك أوباما. وهذه الحقيقة أطلق عليها «استنتاج تعريض الآخرين للخطر» (endangerment finding)، حيث أكدت هذه الحقيقة وبعد جهود ماراثونية قضائية وصلت إلى أعلى سلطة قضائية في أمريكا هي المحكمة العليا بأن الغازات المنبعثة من المصانع والسيارات، مثل ثاني أكسيد الكربون وغاز الميثان وأربعة غازات أخرى هي غازات الدفيئة أو الاحتباس الحراري وهي المتهمة في وقوع ظاهرة التغير المناخي وتؤدي إلى سخونة الأرض وارتفاع حرارتها، وهذه الحرارة المرتفعة للأرض لها تداعيات سلبية على صحة البشر، فهي تسبب لهم الأمراض المزمنة والخطيرة. ولذلك كان هذا الاستنتاج العملي هو حجر الأساس لبناء سياسة مناخية للولايات المتحدة الأمريكية مدعمة ومنبثقة منها تشريعات ومواصفات ومعايير بيئية تُخفض من انبعاث هذا الملوثات المناخية إلى الهواء الجوي. فمع إعلان ترامب الأخير بإلغاء هذه الحقيقة، تم إلغاء جميع الأنظمة والمواصفات البيئية التي تقنن انبعاث الملوثات التي ترفع حرارة الأرض من السيارات، والشاحنات، ومحطات توليد الكهرباء.

وأما المؤشر الثاني فهو مواصلة الاعتماد على الوقود الأحفوري في تشغيل المصانع وتوليد الطاقة، وبخاصة الفحم والنفط، وضخ الأموال للاستثمار فيهما، إضافة إلى تهميش مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. ففي 11 فبراير 2022 أعلن ترامب وقوفه بجانب صناعة الفحم، وأعطى الضوء الأخضر لتخصيص دعم مالي حكومي لقطاع الفحم، كما وجه وزارة الحرب والطاقة إلى شراء الكهرباء من محطات للطاقة تعمل بالفحم. وعلاوة على ذلك فقد شجع المستثمرين في 13 فبراير في كلمة ألقاها في البيت الأبيض وجميع المعنيين في قطاع استخراج الوقود الأحفوري، وبالتحديد النفط والغاز للاستثمار في فنزويلا.

وأما المؤشر الثالث فهو في قطاع المعلوماتية من حيث تغيير المفاهيم والحقائق العلمية المعروفة، ونشر المعلومات المضللة حول الحقائق المتعلقة بالتغير المناخي، ومحاولة التشكيك في الإجماع الدولي حول دور الإنسان وعملياته التنموية في وقوع التغير المناخي وسخونة الأرض. ومن أجل إعطاء البعد العملي المنهجي لعملية التضليل والتشكيك فقد عيَّن وزير الطاقة «كريس رايت» مجموعة عمل مناخية لإصدار تقرير «علمي» حول التغير المناخي تحت عنوان: «مراجعة نقدية لتأثيرات انبعاثات غازات الاحتباس الحراري على مناخ الولايات المتحدة»، حيث استنتج بأن هناك مبالغات كثيرة في القضايا المتعلقة بدور الإنسان في وقوع التغير المناخي، إضافة إلى دور الملوثات المناخية في تهديد الصحة العامة للخطر. ولكن هذا التقرير جاء الرد عليه من 85 خبيراً أمريكياً في 30 أغسطس 2025 تحت عنوان: «مراجعة خبراء المناخ على تقرير مجموعة العمل المناخية التابعة لوزارة الطاقة».

فكل هذه المؤشرات والعلامات التي تحدث الآن في أمريكا تجعلنا نقتنع بأن قضية التغير المناخي ستنتهي في أمريكا، وستموت مرحلياً، وستدفن تحت الأرض، وبخاصة خلال الثلاث سنوات القادمة.

ismail.almadany@gmail.com